أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

ماذا تغيّر في موازنة العام 2026 ومتى ستنتهي من الدراسة في البرلمان؟

تسعى لجنة المال والموازنة البرلمانية الى انجاز مشروع موازنة العام 2026 في اقرب وقت ممكن، وسط تقديرات متفاوتة حول ما تضمنه هذا المشروع من بنود واصلاحات تختلف عما كانت تتضمنه الموازنات السابقة

ثمة توقعات توحي بأن مشروع موازنة 2026 الذي قد يخرج من مجلس النواب قريبا، ربما يستطيع تحقيق صفر عجز كما وعدت وزارة المال والحكومة. "الامن العام" التقت كلا من عضو لجنة المال والموازنة النيابية النائب الان عون، ومدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المال والنقيب السابق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان امين صالح، وناقشت معهما مسار مشروع موازنة العام 2026 ومضمونه.

عون: حاولت تمتين الانتظام المالي

■ كيف تقيمون موازنة 2026 مقارنة بالموازنات السابقة؟

□ هذه الموازنة تهدف الى تمتين الانتظام المالي من دون ان يكون بامكانها تقديم رؤية اقتصادية متطورة بحكم ضعف الامكانيات وقلة الانفاق الاستثماري وانحسار معظم النفقات بالرواتب والمتطلبات التشغيلية. على الرغم من ذلك، هناك اجراءات ايجابية تقدمها وزارة المال في سعيها الى تفعيل الجباية والتحصيل، ومنع التهرب الضريبي والجمركي، وهذا ما سينعكس ايجابا على مالية الدولة في ما لو نجحت في تطبيقه.

■ من خلال ما تقومون به في لجنة المال والموازنة النيابية، ما هي اهم التعديلات التي طرحت من قبل اللجنة؟

□ تسهر لجنة المال على مراقبة الايرادات بحيث تحد من رفع الرسوم على المواطنين من منطلق عدم زيادة الاعباء عليهم خلال هذه الازمة الاقتصادية المستمرة وهي تقوم ببعض التعديلات على صعيد خفض نفقات لا تراها ضرورية. وقد تفضي بعض النقاشات مع الوزارات والادارات الى نقل بعض الاعتمادات من الاحتياطي الى موازناتها الخاصة تلبية لحاجاتها.

عضو لجنة المال البرلمانية النائب الان عون.

■ هل تستطيع اللجنة تعديل بنود الموازنة وما هو حدود دور اللجنة في هذا المجال؟

□ طبعا يمكن للجنة تعديل بنود الموازنة وهذا في صلب عملها الرقابي والتشريعي. لكن في ما يخص الاعتمادات، يحق للجنة خفض الانفاق فقط وليس زيادته.

كذلك ركزت اللجنة خلال المناقشات على ضرورة تعزيز صلاحيات اجهزة الرقابة والمحاسبة وإصدار الاحكام وليس مجرد تقارير توصف الواقع، فالمطلوب هو احكام ومحاسبة لأن الوضع لن يصطلح من دونها. في هذا السياق، هناك توجه لدى لجنة المال والنواب المشاركين في الجلسات، نوقش مع وزير المال حول اعداد صيغة قانونية لموظفي القطاع العام تساوي بين المعاش التقاعدي الذي تدخل التعويضات نسبيا من ضمنه، وما بين الصرف من الخدمة لخلق الحد الادنى من العدالة، وهو ما يجب ان يكون شاملا لا انتقائيا لسلك او قطاع او ادارة دون سواها. كذلك هناك اصرار من قبل اللجنة على ان تؤمن موازنة العام 2026 الحد الادنى من العدالة لكل موظفي القطاع العام، من اداريين وعسكريين وسواهم، لانهم يستحقون الانصاف ويعملون باللحم الحي.

> **اتوقع الانتهاء من دراسة الموازنة قبل نهاية شهر كانون الثاني**

■ هل الحديث عن عدم وجود عجز واقعي ويتطابق مع الارقام الواردة في ابواب الموازنة؟

□ هو هدف واقعي يرتبط بمدى قدرة وزارة المال على تأمين الايرادات المنصوص عنها وهذا ما كان متاحا وواقعيا في السنة الماضية. المهم ان لا يحصل اي تطورات غير متوقعة، وتتمكن وزارة المال الالتزام بالخطة والمنهجية التي طرحتها في الموازنة، خصوصا في مجال تأمين الايرادات بما يوفر تحقيق هذا الهدف.

■ هل اخذت الحكومة ووزارة المال بالتوصيات السابقة للجنة المال بشأن السياسة المالية والاقتصادية؟

□ حصل ذلك جزئيا لناحية شمل الموازنة كل الاعتمادات، كما الحد من فرسان الموازنة. الا ان ذلك لم يمنع بقاء بعض الامور خارجها كقروض تم الحصول عليها من البنك الدولي مثلا، لكنها لم تدرج بعد داخل الموازنة بسبب التأخير في اقرارها في المجلس النيابي. اصدار توصية بالاسراع في اعادة هيكلة القطاع العام، اذ لا يجوز للحكومة صرف اعتمادات لمؤسسات لا تعمل، ما يؤدي الى هدر المال العام. وسيكون لي كلام بهذا الخصوص في تقرير لجنة المال وامام الحكومة في جلسة اقرار الموازنة في الهيئة العامة، وسنحاسب الحكومة والمسؤولين الذين تعاقبوا حكوميا وقاموا بمخالفات فاضحة للقوانين وتوصيات وتدقيق لجنة المال والموازنة وتقصير القضاء الذي احلنا اليه الكثير من هذه الملفات.

■ هل ينسجم مشروع الموازنة مع التحديات التي تواجه البلاد على مختلف المستويات؟

□ التحديات التي تواجه لبنان كبيرة جدا، ولا يمكن طبعا اعتبار هذه الموازنة بحجم هذه التحديات، بل يمكن اعتبارها مساهمة جيدة في مسار الحد من التهرب الضريبي والجمركي، وتحسين جبايات الدولة، وهذا امر يجب تشجيعه بدل التركيز على الانتقاد السلبي بالمطلق.

■ متى تتوقعون الانتهاء من دراسة مشروع الموازنة في اللجنة ورفعه الى الهيئة العامة لمجلس النواب؟ وهل من معوقات قد تؤخر انجازه؟

□ أتوقع أن تنتهي الدراسة في لجنة المال خلال القسم الاول من شهر كانون الثاني، على ان يتم اقرارها في الهيئة العامة بعد ذلك فورا اي قبل انتهاء المهلة الدستورية في نهاية شهر كانون الثاني 2026.

صالح: الموازنة بلا رؤية وتبصر

■ كخبير مالي واقتصادي، كيف تقيم موازنة العام 2026؟

□ للأسف الشديد تبين ان هذه الموازنة اعدت في غياب الرؤية والتبصر، فولدت عمياء صماء، ترفض الاصغاء الى جوع الناس وعطشهم ومرضهم وقهرهم، رافضة صوت المهجرين من قراهم والنازحين من ديارهم، الذين هجرهم عدو لئيم لا يرحم، يطمع في ارضهم ووطنهم. اتت هذه الموازنة خالية من تخصيص ولو قرش واحد لإعادة اعمار الجنوب والمناطق المتضررة من العدوان الصهيوني.

■ هل صحيح ما يقال عن عدم وجود عجز؟ وكيف يمكن تفسير ذلك في مشروع الموازنة؟

□ لم تلحظ الموازنة الزيادة في الواردات الاستثنائية اي العجز فلا زيادة ظاهرة في مشروع الموازنة وهذا يخالف الواقع والحقيقة حيث كان يقتضي تضمين الموازنة القروض المعقودة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بقيمة حوالى 650 مليون دولار، وهذا مخالف للمادة 83 من الدستور ومبادئ الموازنة ولا سيما مبدأ الشمول الذي يقضي بأن تكون الموازنة شاملة نفقات الدولة وايراداتها ايا كان نوعها. وقد عادت الحكومة الى سياسة الاستدانة التي كانت في اساس الانهيار الشامل في البلاد.

■ هل يمكن لهذه الموازنة ان تلبي احتياجات لبنان في المرحلة الحالية؟

□ تعتبر موازنة العام 2026 كسابقاتها، كما انها لم تلحظ الاموال اللازمة لإعمار ما هدمه العدو الصهيوني والتي قدرها البنك الدولي بـ11 مليار دولار، او لتأمين الخدمات الاساسية للمواطن من مياه وكهرباء ومواصلات واتصالات وطرق ومبان حكومية. فضلا عن ان مشروع الموازنة لا يتضمن بنودا ادارية اصلاحية، كانت نصت عليها الموازنات السابقة في ما يتعلق بالمسح الوظيفي وملء الشواغر وتصنيف الوظائف وتصفية الفائض وخاصة غير الشرعي منه. من ثغر الموازنة انخفاض نسبة الانفاق على الصحة التي بلغت 8.03% بدلا من 13.17% عام 2024 بانخفاض مقداره 5.14% اي الثلث تقريبا في سنة 2026. والانفاق على التعليم 10.36% ◄

إقتصاد

LES FILS D`ANTOINE B. KARAM
WOOD TRADING AND PROCESSING
Hôtel Le Gabriel

بينما كان في السنوات السابقة نحو 8.7% على الرغم من تزايد اعداد الوافدين الى المدارس الرسمية بسبب غلاء اقساط التعليم الخاص. هذا يعني ان اهم شأنين اجتماعيين هما الصحة والتعليم ويمسان حياة كل المواطنين، لا سيما الفقراء والمعوزين واصحاب الدخل المحدود لا يتجاوز الانفاق عليهما 18.39%. اما في ما يتعلق بالواردات المقدرة فهي ايرادات الضرائب والرسوم وايرادات غير ضريبية. فقد بلغت الايرادات الضريبية 439 ألف مليار ليرة ونسبتها 82% وبلغت الايرادات غير الضريبية 90 الف مليار ونسبتها 18%، اما القروض فقد بلغت 500 مليون دولار وقد تصل الى 650 دولارا منها قرض بـ 250 مليون دولار لقطاع الكهرباء و250 مليونا لاعادة الاعمار وبدون لحظها في الموازنة خلافا للدستور والقانون، كما تراجع الناتج المحلي من 53 مليار دولار عام 2019 الى حوالى 18 مليار دولار، اي نسبة الثلثين وفقا لتقدير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كذلك تراجعت القدرة الشرائية لليرة اللبنانية بمعدل 98.5% وبالتالي القدرة الشرائية لمداخيل معظم اللبنانيين، وذلك كله ناتج من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الفاشلة وعمليات الهدر للأموال العامة وسوء ادارة موارد المجتمع. والحكومة التي كان يتوجب عليها اعداد خطة للانقاذ الاقتصادي والمالي والنقدي ومعالجة مسألتي الدين العام والموازنة العامة، وحل مشكلة الودائع واسترداد الاموال المنهوبة، فانها وخلافا لذلك تعمد الى استغلال التضخم الانكماشي ولا سيما تدهور سعر صرف الليرة لزيادة الضرائب والرسوم وجبايتها على اساس سعر صرف 89500 ليرة للدولار الواحد.

■ الى متى سيبقى لبنان يعاني من تكرار الموازنات المتشابهة والتي لا تنتج حلولا جدية؟
□ ان الزيادة في واردات الموازنة التي تنوي الحكومة تحميلها للبنانيين ناتجة من الزيادة في الضرائب غير المباشرة، علما ان الضرائب غير المباشرة تشكل العبء الأكبر على ميزانيات الاسر الفقيرة والمتوسطة الدخل بينما الضرائب المباشرة يتحمل عبئها على العموم الطبقات الغنية والميسورة، اذ تمثل الضرائب المباشرة حوالى 17.44% فقط من ايرادات الموازنة العامة بينما كانت في السابق تساوي 17.63%، والضرائب غير المباشرة تشكل 81.31% بينما كانت في السابق تشكل 82.37%. علما ان الضرائب على الرواتب تعتبر من الضرائب المباشرة وهي تطال في الحقيقة فئة من الموظفين والمستخدمين أصبحوا من الفئات على خط الفقر، وبذلك تكون الحكومة قد لجأت الى تحميل الفئات الفقيرة نسبة اعلى من الضرائب عما هو عليه في سنة 2025. الغريب هو لجوء الحكومة في ظروف التضخم والانكماش الاقتصادي الى مضاعفة الغرامات لتصل الى 25 ضعف الضريبة، وفرض رسوم وغرامات على بطاقات الهوية ووثائق الولادة والزواج والطلاق والوفاة، ومضاعفة الرسوم الادارية ورسوم المرافئ والموانئ والملاحة، في حين لم تفرض ضريبة ذات قيمة على شاغلي الاملاك العمومية البحرية بصورة غير شرعية او رسوما على شاغليها بصورة غير شرعية. فلم تتجاوز الزيادة المقترحة مبلغ 433 مليار ليرة، اي ما يعادل 5 ملايين دولار ونسبتها 16%، علما ان اجمالي ايرادات الاملاك العمومية البحرية تقدر بنحو 35 مليون دولار والمحصل منها عام 2024 بلغ نحو 11 مليون دولار فقط. ان الضرائب المقترحة سوف تؤدي حتما الى انهيار العدالة الضريبية وتفاقم التفاوت بين فئات المجتمع وطبقاته، وستنتهي الى عدم استقرار اجتماعي يليه عدم استقرار سياسي وهذا يقود البلاد الى الفوضى. ان مشروع موازنة العام 2026 يشكل بالقدرة الشرائية وعلى اساس سعر صرف 89500 حوالى 5974 مليون دولار ما يعادل 34% فقط من موازنة العام 2019 سنة بدء الانهيار، وهذا الحجم لن يستطيع انقاذ البلاد من انهيارها على الرغم من كل تطرفه وقساوته في فرض الضرائب على الشعب المسحوق.

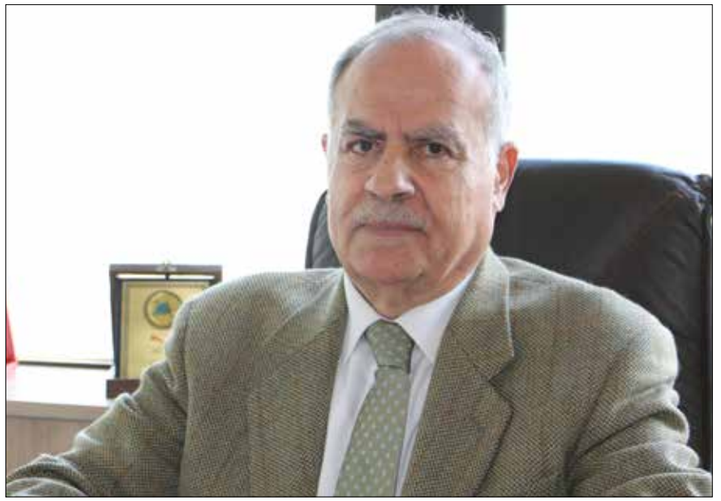

مدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المال امين صالح.

الضرائب المقترحة ستؤدي الى انهيار العدالة الضريبية وتفاقم التفاوت بين فئات المجتمع وطبقاته